تسعيرة العلم ليست لمصلحة الجامعيين

ولا للمصلحة العامة

للأستاذ عريان يوسف سعد

كانت الحكومة أيام ندرة المتعلمين تستخدم كل من يحصل على شهادة دراسية ، وكانت مضطرة فى ذلك الوقت إلى وضع سعر لكل شهادة .

أما الآن فانها تجد لكل وظيفة تخلو طلابا من مختلف الثقافات ، فأصبح من الضرورى الإقلاع عن تسعيرة الشهادات وتقدير أجر لكل وظيفة على أن يختار لها أحسن المتقدمين .

وأريد بهذا المقال أن أشير إلى أضرار تسعيرة الشهادات بحملة الدرجات العلمية و إلى أضرارها بالمصلحة العامة .

أما أضرارها بحملة الدرجات العلمية فمستور تحت نقاب تقدير أصحاب تلك المؤهلات إذ يقال إنه إهدار لكرامتهم أن يكونوا موظفين مؤقتين أو فى الوظائف الكتابية الصغرى التى لا يتفق عملها وما حصلوا من علوم ، وهذا قول ظاهره حق ولكن تقليبه على مختلف وجوهه سيظهر ما فيه من ضرر .

لقد نما التعليم الجامعى فى السنين الأخيرة حتى كثر من أتمه من الشبان وزادوا على حاجة الوظائف التى تؤهلهم درجاتهم العلمية الرفيعة لتوليها .

وهذه جامعة فاروق الأول قد أنشئت فلا تمضى أعوام قليلة حتى يقف خريجوها على أبواب معترك الحياة بجانب إخوانهم خريجى جامعة فؤاد الأول ، ولقد بدأ الحديث عن إنشاء جامعة ثالثة فى عاصمة الصعيد وان كان ذلك الحديث لا يزال همسا فى دوائر ضيقة ولكنه سوف لا يبقى حديثا بل سيصبح مشروعا ثم يصبح المشروع حقيقة واقعة ، واذا خريجو الجامعة الثالثة يقفون على أبواب معترك الحياة بجانب إخوانهم خريجى الجامعتين .

أما من ينصرف من هؤلاء جميعا إلى الأعمال الحرة فى مختلف نواحيها فلهم منى كل احترام وإجلال وتقدير ، لأنهم سيكونون طلائع الاستقلال الاقتصادى الوطنى .

وأما من يولى وجهه شطر وظائف الحكومة ، وأخشى أن يكونوا الكثرة من حملة درجات الجامعة ، فإنهم الذين تعنيهم هذه الكلمة .

من هؤلاء من سوف يشغل وظائف الحكومة التى جعلت لها مرتبات ودرجات تناسب الجامعيين ، ولكن هؤلاء سيكونون قلة ضئيلة وهم الآن فعلا قلة ضئيلة ، فإنك تجد خريجى كلية الحقوق مثلا مائتين فى العام أو أكثر ، ولا تتسع وظائف النيابة التى تخلو فى العام وما يماثلها لأكثر من عشرة أو عشرين منهم على أكثر تقدير ويلتمس الباقون ما يخلو من وظائف ادارية أو كتابية فى مختلف الدواوين وكذلك خريجو سائر الكليات .

ومن هؤلاء الخريجين من تحتم عليه ظروفه أو ظروف طارئة أن يكسب قوته لأن عائله مات أو ضاعت ثروته أو لأن له من الأولاد غير هذا الذى أتم دراسته .

هذا المضطر لكسب العيش سيطرق أبوابا كانت تفتح لأمثاله من قبل أما اليوم فقد أوصدت .

هذا المضطر إن لم يجد وظيفة باليومية أو فى الدرجة التاسعة يود يجدع الأنف لو عين فيها حتى يسد حاجته ، ولكنه لن يجد لشغلها سبيلا ، لأنها لاتليق بكرامة الدرجة العلمية التى حصل عليها فكأن العلم الذى سهر الليالى فى تحصيله أصبح حائلا بينه وبين رزق ضئيل حقا ولكنه خير من لاشىء على أى حال .

هذا المضطر وأمثاله وربما كانوا كثيرين يضيره ويضيرهم أكبر الضير أن يحرموا من هذه الوظائف الصغيرة وأريد أن لا يتقدم له ولهم ناصح يقول لهم عليكم بالعمل الحر فانه وأصحابه ليسوا من الفريق الذى تمهد لهم الظروف العمل الحر فقد بينت فى أول الكلمة أن للعمل الحر فريقا آخر .

هذا المضطر الذى يحرم من الوظائف الصغيرة بسبب علمه الذى أفنى شبابه فى تحصيله ليس أمامه إلا أن ينكر هذه الدرجة العلمية وأن يتنكر لها وأن يتقدم لتلك الوظيفة الضئيلة على أنه لايحمل إلا الثقافة حتى لا يحرم من الحصول عليها إن تقدم بدرجة الجامعة وله كل الحق أن يشغل وظيفة لا يكسب منها سوى خمسة جنيهات فى الشهر لأنه لا يجد وظيفة تدر عليه أكثر من ذلك .

فأى شىء عليه ؟

ومن يدرى لعل جامعيا يريد الحصول على الوظيفة الصغيرة ذات المرتب الضئيل لايجسر على أن يدعى أنه ليس بجامعى ولا يجسر أن يتقدم لنيل تلك الوظيفة بغير الثقافة مثلا لأنه يخشى أن يفسر عمله بأنه تزوير فى أوراق رسمية .

ولماذا كل ذلك ! ؟ انها تسعيرة الشهادات جعلت لدرجته العلمية سعرا أعلى من أجر تلك الوظيفة وحرمت عليه أن ينال ذلك الأجر ولو كان فى أشد الحاجة اليه .

لعلى أوضحت الضرر الذى يلحق بالجامعى من تحديد درجة معينة وأجر معين للدرجة العلمية التى تمنحها الجامعة بدل أن يجعل أجر معين لعمل معين يمنح لمن يرضى أن يؤدى ذلك العمل فان وجد أكثر من طالب لذلك العمل وليه أحسن من يتقدم له علما وكفاية وأعلاهم ثقافة .

بقى بعد هذا أن أوضح الضرر الذى يلحق المصلحة العامة من تسعيرة الدرجات العلمية ، سيكون من يعين فى الوظائف التى يقال انها لاتليق بكرامة حملة الدرجات العلمية العليا من بين أنصاف المتعلمين وليست بحاجة الى كثير من القول لأظهر أن المصلحة العامة تكون أكثر أمنا وصونا فى أيدى ذوى المؤهلات العالية الذين يجدون فى أجر الوظائف الصغيرة مايسد

حاجتهم فيرضون بها ويكتفون بأجرها وأنت ترى من غير شك أن الموظف الصغير يكون أكثر تقديرا للواجب ان كان متعلما وأكثر حرصا على المصلحة العامة فان له من ثقافته وعلمه وفضله ما يجعله يقدر الأمانه التى تلقى على عاتقه خيرا ممن يقل عنه علما وفضلا .

وبعد فأية مصلحة للبلاد فى أن تاخذ موظفيها الصغار من بين غير المثقفين إن استطاعت أن تجدهم بين المثقفين الجامعيين ! ؟

ليس لعلاج هذه الحالة الا طريق واحد هو الغاء تسعيرة العلم وربط الأجر بالوظيفة نفسها لا بمؤهلات من يتقدم لها فاذا فرضنا أن خلت وظيفة كاتب أجرها ستة جنيهات وتقدم لها دكتور فى الآداب وتقدم لها حاصل على الثقافة أليس الأفضل أن نعين فيها الأديب بدل ان نغفله أو نطرده بعبارة اصح قائلين له يا دكتور هذا عمل لا يليق بكرامة الدكتوراه ثم نعين فيها حامل الثقافة .

مادام العلم قد انتشر وما دام العلماء يرضون بقليل الأجر وصغير الوظائف تحت تأثير ظروف الحياة فليس من المصلحة العامة فى شىء أن تنحيهم عن تلك الوظائف وليس من مصلحتهم هم أيضا أن نأباها عليهم لأنها أقل من مستوى كرامة درجاتهم فإنهم بها راضون وهى خير من البطالة على أى حال .

ولكن اباحة تعيين أصحاب الثقافة العالية فى الوظائف الصغيرة ان اضطروا لقبولها يجب أن يسبقه الغاء السعر المحدد للدرجات العلمية والا كان أمام الدولة مشكلة لانهاية لها ولا آخر ، ولا قبل لقدرة الدولة المالية باحتمال آثارها .

تلك المشكلة هى طلبات المساواة التى يتقدم بها أصحاب الدرجات العلمية الذين يشغلون وظائف صغيرة إذ يرون من الغبن أن يتناولوا من الدولة أجورا أقل من الأجور التى حددها نظام الوظائف (الكادر) لدرجاتهم ولهم الحق مادام سعر الدرجات العلمية قائما أن يطلبوا ذلك السعر لدرجاتهم فلا معنى لحرمانهم من أجر مقرر لدرجة علمية يحملونها .

ومن هنا نرى كل يوم طلبا لفئة من حملة الشهادات يطلبون مساواتهم بزملائهم فاذا ما ألغى سعر الشهادات انقطع سبيل هذه الطلبات فلا يجد موظف فى الشهادة التى يحملها سببا لرفع راتبه مادام فى وظيفة أجرها محدد وقد رضى به إلا إذا رقى إلى وظيفة أعلى .

ليس فى هذا استغلال حاجة حامل الشهادة إنما هو الذى يجب أن تسير عليه الدولة فلا تدفع أجر عمل أكثر مما يستحقه ذلك العمل بحجة أن القائم به يحمل شهادة عالية والا وصل الحال بالدولة إلى جعل أجر أقل الأعمال مساويا لأجلها فيصبح راتب كاتب صغير أو مساعد ميكانيكى مساويا لراتب وكيل نيابة أو مهندس لأن كلا منهم يحمل درجة عالية كالآخر .

عريان يوسف سعد

ملاحظات عابرة :

جائزة الترجمة — طبعة مدرسية — الحياة فى دروس المطالعة والإنشاء
الوريقات الهزيلة

(١)

نشرت لجنة الأدب بمجمع فؤاد الأول للغة العربية أن صاحب العزة الأستاذ أنطون بك الجميل عضو المجمع خصص خمسين جنيها جائزة لمن يضع أحسن رسالة فى " دراسة حركة الترجمة فى مصر خلال القرن التاسع عشر " .

والاهتمام بحركة الترجمة فى هذه الفترة أمر مرغوب فيه ، لأنه قد يكون حافزا على تنظيم هذه الحركة منذ الآن ، والسير بها الى المستوى الواجب لأمة ناهضة تخلفت عن الركب العالمى مئات السنين ، ثم استيقظت فإذا المكتبة العربية متخلفة عن متابعة الركب العالمى فى جميع فنون العلم والثقافة .

والترجمة هى الخطوة الأولى التى كان يتحتم على هذه الأمة أن تخطوها وأن تنظمها تنظيما كاملا ، حتى تنقل إلى المكتبة العربية أهم ما فاتها من عناصر الثقافة ، وحتى لا تضطر الى تعلم اللغات الأجنبية فى جميع مراحل التعليم ، لتلاحق بهذه اللغات خطوات الثقافة العالمية ، التى كان يجب أن تجدها فى لغتها الأصلية كما تصنع جميع الشعوب .

ولقد نشأ عن فقر المكتبة العربية فى العلوم والفنون الحديثة أن ألوفا من المتعلمين لا يجدون فى لغتهم ما يغنيهم عن اللغات الأخرى ، وأن جميع أطفالنا فى المدارس الابتدائية يدرسون لغة أجنبية بجانب اللغة القومية ، فلا يجدون الوقت الكافى لتعلم هذه ولا تلك ، ويخرجون من المدارس ضعافا فى جميع اللغات بسبب تزاحمها فى مرحلة واحدة .

فاذا نحن عنينا بالترجمة ورسمنا لها سياسة معلومة لعدد معين من السنين ، وامتلأت المكتبة العربية بكتب العلم والفن والثقافة باللغة القومية أمكن أن نقتصد فى الوقت الضائع الذى نعلم فيه جميع أبنائنا لغة أجنبية تعطل عليهم إتقان لغة بلادهم ولغة سواهم جميعا !

وجميع الأمم الناهضة تفعل هذا فتنقل الى لغتها أهم ما فى اللغات الأخرى ، وتفسح المجال لدراسة لغتها القومية ولا تعلم اللغة الأجنبية إلا لفريق من أبنائها يتخصصون فى السلك السياسى والقنصلى والتجارى أو فى الترجمة والنقل .

ووزارة المعارف تستطيع أن تنظم حركة كاملة للترجمة على هذا الأساس ، بحيث تكون المكتبة العربية غنية بالمنقول اليها من جميع لغات العالم فى مدى عشر سنوات أو عشرين مثلا ، ولا نتكلف فى هذا إلا مبالغ يسيرة محدودة ، تشترى بها ثقافة العالم فى قرن من الزمان !

وإن أغنياءنا المثقفين ليستطيعون أن يساهموا فى هذه الحركة العلمية ويقرنوا أسماءهم اليها فتخلد هذه الأسماء كما خلدت أسماء الملوك والأمراء وأصحاب النفوذ التى حفظها التاريخ مقرونة إلى تشجيع العلوم والفنون فى جميع العصور .

وجائزة أنطون بك الجميل نموذج لما يكون عليه التشجيع فى هذا المجال .

(٢)

وعلى ذكر الترجمة والثقافة نذكر حركة القراءة فى هذه الأيام ، وهى ظاهرة تبشر بالخير ، فلقد كان كسل القراء فى مصر مبعث شكوى الأدباء والمشفقين على النهضة العقلية فى مصر من الخمود ؛ والشعب الذى لا يقرأ كالفرد الذى لا يقرأ مصيره إلى الانكماش والخمول .

ولعلنا نظلم المتعلمين المصريين حين نأخذ عليهم عدم الميل إلى القراءة . فى حين أننا قتلنا هذا الميل فى نفوسهم منذ أن كانوا أطفالا فى المدارس . وذلك بالكتب المملة السقيمة التى نقدمها لهم ليتلقوا فيها دروسهم ، وهى خالية من كل ما يشوق ويحبب القراءة إلى التلاميذ .

إنها كتب جافة سقيمة طبعها خال من الجاذبية وموضوعاتها بعيدة عن عالم التلميذ ، ونظامها يدعو إلى السأم والملالة ، وإلى كراهية القراءة وإلى النفور من العلم إلا لضرورة الامتحان .

ومما يذكر أن بعض الكتب العامة التى خصصت للتلاميذ كان أصحابها قد طبعوها طبعة جميلة جذابة ، فلما قررت على التلاميذ طبعت " طبعة مدرسية " أى طبعة ثقيلة الظل ، آلية الشكل ، لا جاذبية فيها ولا فن ولا ذوق وبذلك تقف هذه " الطبعة المدرسية " بين التلاميذ وبين القراءة .

وكلمة مدرسية كافية لتفهم منها أن الكتاب صار مملا فى شكله يبدو عليه الوقار والتحفظ وينتفى عنه كل جمال وجاذبية ، كأنه حرام أن يكون شكل الكتب المدرسية جميلا جذابا .

وشكل الكتاب وجاذبيته وما يحويه من صور ومن نقوش وزخارف ذو شأن كبير فى استلفات نظر التلميذ الصغير وتحبيب القراءة إلى نفسه ، وهذا الميل هو الذى ينمو فيجعله قارئا فى المستقبل أو يضعف ويقتل فيصبح نافرا من القراءة والاطلاع كشبابنا المصريين .

فعسى أن تتغير هذه الخطة وتصبح كلمة " طبعة مدرسية " دليلا على أناقة الكتاب وجماله وجاذبيته ، حتى نخرج جيلا محبا للقراءة والاطلاع ، غير الجيل الذى قتلنا فيه كل ميل إلى رؤية الكتاب الثقيل .

(٣)

وبمناسبة الحديث عن القراءة والاطلاع نذكر أن هناك عائقا آخر عنهما فى خطة الدراسة فنحن لا نعنى بجعل دروس المطالعة ودروس الانشاء قطعا من الحياة النابضة المحيطة بالتلاميذ ، حتى نوقظ فى نفوسهم الاهتمام بها ، والشعور بأنها جزء من حياتهم وأنهم محتاجون إليه فى هذه الحياة .

ذلك أننا نترك وقائع الحياة كلها، وما يهم التلاميذ ويهم المجتمع ، لنلجأ إلى موضوعات تعليمية أو خيالية نحشو بها كتب المطالعة وندير عليها دروس الإنشاء، فيركز فى نفس التلميذ أن هذه الدروس إنما هى للمدرسة وللامتحان فقط ، ولا علاقة لها بالحياة التى يعيشها فى خارج المدرسة .

وإن جميع الدروس فى المدرسة لتشترك فى هـذه الغلطة ، غلطة الفصل بين المدرسة والحياة ، وبين الدرس والواقع ، فتزدوج حياة التـلاميذ : شطر منها للمدرسة وشطر منها للدنيا ولا جامعة بين الشطرين . ويخسر الولد بهـذا الوضع كل ما قضاه فى المدرسة من سنوات عزيزة .

ولكن دروس المطالعة ودروس الإنشاء تزيد فى البعد عن الحياة واجتناب كل ما فيها ، لتعنى بما لا يقع فى عالم التلميذ ولا يتفق مع بيئته ولا مع خياله ولا مع اهتمامه .

وينشأ عن هذا أن يكره التلميذ هذه الدروس ويكره معها الأدب والاطلاع ، ويكره كل ما يذكره بدروس الإنشاء التى هى كلام فى كلام .

(٤)

وبينما تقع الجفوة بين المتعلمين وبين الاطلاع الجدى ، نراهم يتهافتون على الوريقات الهزيلة سواء كانت مجلات هازلة أو روايات هابطة أو كتبا مستهترة ويجـد أصحاب هذه المجلات والروايات والكتب أنهم يربحون ، فيزيدون فى استثارة غرائز الجمهور المنحطة بحجة أنهم يصورون البيئة .

واستثارة الغرائز عملية رابحة سواء أكانت عن طريق النشر والتصوير أم عن أى طريق آخر من أحط الطرق فى الحياة . فإذا جاز لمن يسلك هذه الطرق المنحطة أن يحتج بأنه يجد "زبائن" فإنه لا يجوز لمن يسخرون أقلامهم فى هـذا الدنس القذر أن يحتجوا بهـذه الحجة الواهية .

الجمهور فى كل زمان ومكان يستجيب لمن يستثير أسفل غرائزه وشهواته ، ولكن هذا لا يجعل من يثيرون هذه الغرائز معـذورين أو محترمين . والتحريض على الفسق فى الطريق العام جريمة يعاقب عليها القانون . فماذا يصنع كثير من المجلات والكتب فى هذه الأيام إلا أن يرتكب هذه الجريمة ثم يحاول أن يعتذر عنها بأن هذا هو طلب الجمهور .

الجمهور دائما على استعداد أن يقبل على هذا الدنس ، فهل يبيح إنسان لضميره إذن أن يلبى هذا الاستعداد ، وأن يتخلص من كل لوم أو عتاب بأن هذا هو طلب الجمهور ؟

وإذا كان هؤلاء المستربحون القذرون يجدون الربح فيما ينشرون ، أفلا يجب أن تصان أخلاق الشعب من هذا الاسترباح الذميم ؟

نترك ذلك للجنـة المحافظة على الآداب ونرجو أن يكون لهـا قرار حاسم ضد هؤلاء المستربحين .